

مشكلة الهند

تنص المادة ٧٦ من قانون هيئة الأمم المتحدة — وهي المادة الخاصة بنظام الوصاية — على : « أن تكون الأهداف السياسية لنظام الوصاية هي ترقية هذه الأقاليم وشعوبها في النواحي السياسية . . . واطراد تهيئتها للحكم الذاتي أو للاستقلال . . . » وفي الماضي القريب نصت المادة الثانية والعشرون من ميثاق عصبة الأمم على : « أن يكون الغرض الأساسي من الانتداب سعادة الشعوب المحكومة وترقيتها ، حتى تستطيع هذه الشعوب النهوض بنفسها والوقوف على قدميها » .

وفي الحالتين لم تشأ الدول أن تنص على أقصى زمن تستغرقه الشعوب المقول بأنها قاصرة في اجتياز مرحلة الانتداب أو الوصاية أو الحماية أو الاستعمار . فقد ظلت إنجلترا مثلاً تحكم في الهند — إما حكماً مباشراً أو بواسطة شركة الهند الشرقية الإنجليزية — نحو قرنين من الزمان ؛ ومع ذلك فما هي ذي إنجلترا اليوم وقد أمّلت عليها الظروف ضرورة تسليم أهل الهند زمام الحكم في بلادهم ، تتلفت يميناً ويساراً باحثة بدون جدوى عن الهيئة التي أعدتها للحكم والاستقلال ، فلا ترى أمامها ولا يرى العالم كله في الهند سوى طوائف تقتتل ، ومعارك شعبية تستمر ، وشيع وجماعات متنافرة متطاحنة تكاد من عنف انقسامها على نفسها تجر البلاد وأهلها إلى حرب أهلية جاححة لا تبقى ولا تذر .

وتسأل عما فعلته الحكومة المتفوقة طوال هذين القرنين ، فيكون جواب بعضهم أنها سياسة « فرّق تسد » التي سارت عليها حكومة المستعمرين ، ويقول آخرون إن الذنب ليس ذنب الحاكم وإنما هو ذنب الهنود أنفسهم ؛ فهم بحكم اختلاف أجناسهم ولغاتهم وملهم لا يصلحون للحكم القومي الموحد . وقد يكون بعض هذا أو ذلك صحيحاً ، ولكن الشيء المؤكد الذي يؤيده الواقع

هو أن الحاكم الأجنبي مهما خلصت نيته واستنارت سياسته ، ومهما اوتي من الاستعداد الإداري والفني ، فإنه ينساق حتماً بحكم المنطق وبقوة غريزة الأثرة والدفاع عن النفس إلى قمع الروح الوطنية أو القومية في البلاد التي يحكمها ، وإرجاء إصلاحها سياسياً ، حتى يرغم على ذلك إرغاماً ، إما بالثورة من جانب المحكمين ، وإما انصياعاً لعوامل القلق على مصيره في أوقات الحروب أو حين يستشعر خطر الحرب .

ولقد كانت الفكرة المتسلطة على الحكومات المستعمرة إلى زمن قريب أنهم ماداموا قد سبقوا غيرهم من الشعوب الضعيفة في ميدان الانقلاب الصناعي ، وتفتحت أمامهم سبل التجارة والاستعمار في أرجاء آسيا وإفريقية ، فإن تفوقهم في تلك البلاد لا بد أن يبقى إلى ما شاء الله . وفاتهم أن المعرفة ليست لها حدود أو حواجز ، وأن اختراع الطباعة وسرعة المواصلات الحديثة كانا كفيلين بنقل الآراء والبحوث والعدد والآلات إلى طلابها من مختلف جهات المعمورة ؛ فلم يكن هناك يدٌ من النعدام الفوارق العقلية والثقافية مادام الدليل لم يقم بعد على أن عقول أهل البلاد المتفوقة أو استعداداتهم الفطرية ستبقى على مر الدهور أرقى من عقول سائر البشر ! حتى في الأمم العريقة التي كانت لها مدنيات وإمبراطوريات في الزمن القديم أو المتوسط ، ثم أصابها الضعف فترة من الزمن فاستكانت حينئذ ثم أفاقت وقامت تطالب من جديد بحقوقها المهضومة ، وتنافس مستعمرها في الميادين التي كان لهم فيها تفوق ملحوظ .

لذلك ما كادت الآراء والمخترعات الحديثة تنتشر بين الناس في أواخر القرن التاسع عشر حتى تعاقبت الأحداث وتوالت النُدُر بأن الشعوب المغلوبة على أمرها لا بد أن تنهض في يوم قريب وتقف على قدميها ، سواء أراد الحكام لها ذلك أو لم يريدوه ؛ لأن الحاكم إذا وقف أو توانى في الإصلاح استحثته من ورائه القوى التقدمية ؛ فإن العالم الحديث بعلمه واكتشافاته وتجاريه في حركة دائمة دائبة يحس بها الناس جميعاً سواء منهم السابقون في المدنية والمتأخرون . ولقد أثبت المتأخرون في أوائل القرن العشرين تفوقهم في امتحان القوة الحربية والبحرية أمام أضخم دولة حربية في أربابا إذ ذاك وهي روسيا ؛ إذ انتصر اليابانيون على الروس برّاً وبحراً في سنة ١٩٠٥ .

وخرجت اليابان الآسيوية من الحرب في الصف الأول بين الدول العظمى

وتهافتت عليها الدول الغربية تخطب ودها ، على حين نزلت سمعة روسيا الأوربية إلى الحد الذي عجل بتغلغل عناصر الثورة في داخلها . وكان انتصار اليابان على روسيا بمثابة ناقوس عظيم دق وجلجلت دقاته وسط هضاب آسيا وسهولها ، وترددت أصداؤه في جنبات الشرق كله ، فأيقظت الشعوب المغلوبة الراقدة ، وملأت قلوب القوم ثقة بأنفسهم وأملا في مستقبلهم وعزيمة ماضية في العمل لتخليص بلادهم من ذل الاستعمار ووصمة الحكم



الأجنبي . ففي أوائل القرن العشرين قامت الثورة في إيران وفي تركيا ، وقويت في مصر الحركة الوطنية أثر حادث دنشواي ، فتألفت فيها الأحزاب الوطنية ونحى عن العمل لورد كرومر المعتمد البريطاني الذي سيطر على البلاد بقوة الاحتلال قرابة أربعة وعشرين عاما .

أما في الهند فقد نشطت في أوائل هذا القرن حركة المؤتمر الهندي الوطني ، وقام الوطنيون ينقمون على الحكومة المستعمرة سياستها في إغفال آلاف من

الوطنيين الذين تخرجوا في المدارس والجامعات ، وتركهم متعطلين بلا عمل في إدارات الحكومة أو الشركات ، حتى تضاغت أعدادهم وعلت صيحاتهم ، وأصبحوا أداة صالحة طيعة للانخراط في سلك الجمعيات السرية التي تالفت للفتك بالمستعمرين والانتقاص على قوانين الحكومة .

وأولى الهيئات التي لها فضل إيقاظ الشعور الوطني في الهند المؤتمر الهندي الوطني الذي تأسس في سنة ١٨٨٥ ، وكان الداعي له موظف إنجليزي متقاعد آثر البقاء في الهند وأسس جريدة أسماها « صديق الشعب » ، وأصدر في سنة ١٨٨٣ دعوة إلى الهنود يطلب فيها خمسين رجلاً وطنياً صادقاً يؤثفون حزبا سياسياً يبحث في كل ما يرقى بالهند إلى مصاف الدول المتمتعة بالاستقلال الذاتي . وكان غرضه من تأليف الحزب ، كما أوضح ذلك للحاكم العام ، أن توجد في البلاد هيئة تعبر عن مطالب المثقفين من الهنود ، وتتيح للوطنيين مجالاً حراً ينفسون فيه عما يجيش في صدورهم من آلام وآمال . وكان أول اجتماع للمؤتمر في بمباي سنة ١٨٨٥ ، وتأسس الحزب اذ ذاك من نحو سبعين عضواً كانوا النواة لتلك المؤسسة الوطنية الهائلة التي حملت رسالة الهند ورفعت علم الوطنية الهندية عالياً بين الشعوب . وها هم أولاء أعضاء حزب المؤتمر يضطلعون اليوم بعد كفاح دام سنتين عاماً بمصائر الهند ويمسكون بزمام الحكومة فيها .

وإزاء هذا التيار الوطني الجارف اضطرت الحكومة البريطانية إلى أن تجيب الهنود إلى بعض مطالبهم ، فعميت في سنة ١٩٠٧ عضوين هنديين بمجلس الهند الذي كان يساعد الوزير الإنجليزي المسئول عن شؤون الهند ، وكان أحدهما هندوكيا والآخر مسلما . وفي سنة ١٩٠٩ صدر قانون بزيادة عدد الأعضاء غير المعيينين بالمجالس التشريعية في الأقاليم ، وأصبح من اختصاص هذه المجالس بحث الميزانيات وإصدار قرارات بشأنها دون أن يكون لها حق إقرار الميزانيات أو رفضها . وكذلك زيد عدد أعضاء المجلس التنفيذي الذي يعاون الحاكم العام وعين به عضوان هنديان .

ومع ذلك ظل الشعور الهندي ناقماً وناثراً على المستعمرين . وكان الهنود كلما ازدادت ثقافتهم وارتفع مستواهم ازدادوا شعوراً بعار الاستعمار ، وقرت نفوسهم من الإنجليز الذين ترفعوا عن الاختلاط بهم وأزولهم منزلة دنيا في نظر الأجانب المقيمين في الهند وفي نظر الناس جميعاً . وقد أثار سحق

الهنود بصفة خاصة ما كان العمال الهنود يلقونه من عنت وإجحاف في جنوب إفريقيا . وكان من مظاهر هذا العنت الذي يلقونه صدور قرار في سنة ١٩١١ بمنع هجرة الهنود إلى ناتال . وقد رأى الهنود في كل ذلك استبداداً بهم وخنقاً لحريتهم وحقاً من كرامتهم ، فنشطت الجمعيات السرية ، وانتقل من أوربا إلى الهند سلاح القنابل ، فأخذ الطلاب يصنعونها ويتدربون على استعمالها ، واختاروا يوم الاحتفال بدخول الحاكم العام عاصمته الجديدة في دهلي بدل كلكتا في ديسمبر سنة ١٩١٢ ، فألقوا على الهودج الذي كان به الحاكم وقرينته فوق ظهر أحد الفيلة ، قنبلة أصابت الحاكم فجرحته ، وأصابت حارسه فأردته .

ثم جاءت الحرب الكبرى فوقف الوطنيون كفاحهم مؤقتاً ، وانحاز الأثنياء الهنود إلى جانب بريطانيا بحماسة تجلت فيما قدمته الهند للحرب من جهود ومال ورجال طوال مدة الحرب ، حتى بلغ مجموع ما أرسلته من الجيوش ٨٠٠٠٠٠٠ رجل محارب و ٤٠٠٠٠٠٠ غير محارب فضلاً عن مائة مليون جنيه تبرعت بها حكومة الهند ، وعمما قدمته البلاد من مؤن وذخائر وأغذية .

وفي أثناء الحرب العالمية الأولى ظهر عاملان جديداً كان من شأنهما أن يمهدا الطريق لحركة الهند الوطنية الأخيرة . أما العامل الأول فهو إعلان فكرة الاستقلال الذاتي أو Home Rule وهو اصطلاح اشتقه الهنود من الحركة الارلندية . وكانت الجهود قبل ذلك متجهة إلى طلب زيادة اشتراك الهنود في المجالس والإدارات ، فأصبحت ترمى إلى الاستقلال الذاتي وتتسدى به . وقد سارت في طليعة هذه الحركة مسز بيزانت Mrs. Besant وهي سيدة انجليزية غربية الأطوار ، استخدمت استعدادها في الخطابة وقدرتها على تنظيم الأعمال في قيادة حركة هندية صرفة ، فرأست رابطة «الموم رول» ، واختيرت في سنة ١٩١٧ رئيسة للمؤتمر الوطني . وكانت هذه الحركة هي التي مهدت لظهور غاندى ودعوته إلى استقلال الهند أو «سواراج» الذي صار فيما بعد «برنا سواراج» أو الاستقلال التام .

أما العامل الثاني فهو ظهور الحركة الإسلامية واندماجها مؤقتاً في الحركة الوطنية . وذلك أنه لما دخلت تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا ضد الحلفاء ظن الهنود المسلمون في أول الامر أن الحلفاء يتربصون بالخلافة الإسلامية الدوائر

ويبيئون لها أسوأ العواقب . ومع أن الحلفاء نجحوا إلى درجة ما في تهدئة مخاوف المسلمين في أثناء الحرب ، فإن هؤلاء ما لبثوا أن رأوا بعد الحرب كيف قسا الحلفاء على تركيا في فرض شروط معاهدة سيفر ، وكيف مزقوا أوصال الإمبراطورية العثمانية ، حتى احتلوا إسطنبول عاصمة الدولة حينذاك ، وأذنوا لليونان باحتلال منطقة المضائق ، واقتطاع جزء كبير مع فرنسا وإيطاليا من الأناضول . فثارت ثائرة المسلمين في الهند وقاموا بزمامة الأخوين شوكت ومحمد على يؤيدون الحركة الوطنية في الاستقلال ، وكانوا قد دعموا هذا التأييد باتفاق المؤتمر الوطني والرابطة الإسلامية في مدينة لكنو في ديسمبر سنة ١٩١٦ على توحيد أهدافهم ؛ وأعدوا مشروعا للدستور حددوا فيه عدد المقاعد التي تخصص للمسلمين في هيئته التشريعية . وكانت تلك الحرب قد دخلت في مرحلتها الحاسمة الأخيرة ، فرأت الحكومة الإنجليزية أن تطمئن الرأي العام الهندي ، فصرحت رسميا بأنها تعترم أن تشرك الهنود بكثرة في جميع أعمال الإدارة ، وأن تهيب البلاد تدريجا للحكم الذاتي ، ثم تؤلف حكومة هندية مسئولة داخل نطاق الإمبراطورية البريطانية .

ثم أعلنت الهدنة في سنة ١٩١٨ وأصاب الهند ما أصاب كافة البلاد المغلوبة على أمرها عقب الحرب الكبرى وإعلان مبادئ الرئيس ولسون الأربعة عشر؛ فقد اكتسحت البلاد موجة غضب وسخط شملت جميع الطبقات ، وقد ازدادت العاصفة عتوًا على أثر صدور قوانين جديدة سنتها الحكومة لتحويل رجال الإدارة سلطات استثنائية للقضاء على أنصار حركة الاستقلال الوطنية . فساء الهنود أن تكون مكافأتهم بعد إحراز النصر أن يشدد عليهم الخناق وتوءد حرياتهم بمثل هذه القسوة .

وفي وسط هذه العاصفة الجارحة ظهر غاندي يدعو الناس إلى الإيمان بقوتهم الروحية ، وإلى تطهير نفوسهم بتحمل الآلام والحرمان في سبيل بلادهم . وبذلك مزج غاندي عقيدة روحية قريبة إلى متناول العقليّة الهندية بمذهب سياسي يلائم هذه العقيدة ، وهو خدمة البلاد من طريق العصيان المدني وعدم التعاون مع المستعمرين . وهذه الخطة وإن كانت جديدة مبتكرة في اعتبار السياسة قد كانت معروفة في إنجيل الثأرين في دوائر الصناعات والعمال ؛ فهي في حقيقة الأمر إضراب عن العمل ترجمه غاندي إلى السياسة الوطنية ، وقد عرفت

الاضرابات في عالم الصناعة في أوروبا وأمريكا منذ أواخر القرن التاسع عشر . وقد ساعد على نجاح هذه الحركة في الهند أنها لا تدعو إلى استخدام العنف . والهندوكيون بخلاف المسلمين في الهند أقوام سلبيون منطوون على أنفسهم لا يميلون بطبيعتهم إلى العنف . وقد تدرجت فكرة العصيان المدني من تمرد على القوانين الظالمة إلى عصيان عام ، حتى إذا وصلت الدعوة إلى عامة الناس خرجوا عن أطوارهم ولم يكبحوا جماح نفوسهم ، فقامت ثورة في البنجاب شبيهة بثورة مصر سنة ١٩١٩ إذ هاجم الثوار السكك الحديدية وعللوا خطوطها كما قطعوا أسلاك البرق والتلفون . وبلغت الثورة أسوأ مراحلها في مدينة أمرتسار حيث اقترب رجال الحكومة جريمة سودت صحيفة الاستعمار في الهند ، إذا نقض القائد العسكري للمنطقة على اجتماع للوطنيين كانوا قد عقدوه من غير ترخيص ، فأوجس القائد خيفة وأمر رجاله بمهاجمتهم قتلوا من الوطنيين ٤٠٠ نفس وجرحوا ثلاثة أمثال هذا العدد . وكان هذا الحادث أول تدشين بالدم لسياسة عدم التعاون التي أعلنها غاندى ، وقد أصبح في سنة ١٩٢٠ رئيساً للمؤتمر الهندى وأسبغ عليه الشعب من القداسة ما أهله للقب « الماهتا » أو الروح الأعظم .

ولما استفحل أمر الاضطرابات في مختلف أنحاء الهند قبض على غاندى أول ما قبض عليه في مارس سنة ١٩٢٢ وحكوا عليه بالسجن ست سنوات ، ولكنهم أفرجوا عنه في سنة ١٩٢٤ وعاد رئيساً للمؤتمر ، ثم ترك العمل لإخوانه في المؤتمر واكتفى هو بالإرشاد والإيحاء . وفي هذه الاثناء كانت البلاد تسير قُدماً نحو أهدافها الوطنية ؛ فالجالس التشريعية قد أتاحت الفرض لعدد من الوطنيين يشتركون في التشريع لبلادهم . وفي هذه الاثناء أيضاً نشطت حركة تحرير النساء الهنديات ؛ فبعد أن كن يفتخرن ببقائهن محجبات في بيوتهن ظهرت أولى زعيمات الهنديات السيدة نايدو الشاعرة وقد اختارها الهنود رئيسة للمؤتمر الوطنى سنة ١٩٢٦ ، وأخذ الرجال يصحبون زوجاتهم في مقابلاتهم ومجتمعاتهم ، وبدأت المرأة الهندية تقوم إلى جانب زوجها أو أخيها بنصيبها الفعال في النهضة والأخذ بيد المرأة الهندية التبعة .

وفي هذه الاثناء ظهر عامل قومى آخر على جانب عظيم من الأهمية ؛ ذلك أن في الهند عدداً كبيراً من الطبقات المنبوذة يحسبون من الهندوكيين وإن كانت اعتقادات الهنود الدينية والاجتماعية تحرم اختلاط الطبقات بالزواج أو بالمصاهرة

أو بالمخالطة في الطعام أو بالتحول من دين إلى آخر أو من مستوى اجتماعي إلى مستوى آخر . ويبلغ عدد هذه الطبقات خمس عدد الهنود وكين أو سبع مجموع سكان الهند . وأفراد هذه الطبقات لا يسمح لهم بالاجتماع مع الآخرين حتى في معابدهم كأنما فرض عليهم أن يبقوا مطرودين خارج النطاق الاجتماعي لذلك تحول كثير منهم إلى الإسلام أو المسيحية لكي يخرجوا من جحيمهم المقيم . وقام غاندى يدعو أتباعه إلى العطف على هذه الطبقات والتخفيف من القيود التي يرزحون تحتها منذ قرون . وقد جاء الدستور الأخير وفيه اعتراف بحق تمثيلهم في المجالس التشريعية ، وقد اختير واحد منهم في أثناء الحرب الأخيرة في المجلس التنفيذي للحاكم العام .

وفي سنة ١٩٢٩ كانت اللجنة التي ألفتها الحكومة الإنجليزية برئاسة سير جون سيمون لبحث دستور الهند تعمل جاهدة لدرس أحوال الهند واستطلاع آراء الزعماء وكبار الموظفين والمشتغلين بشؤون الهند ، بقصد الوصول إلى دستور صالح للبلاد . وكان الهنود قد قاطعوا اللجنة في أول حضورها إلى الهند ، ولكن اللجنة ثابرت ودأبت على العمل مدة ست سنوات . وفي أثناء ذلك عقد مؤتمر المائدة المستديرة في لندن سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ لدراسة موضوع الدستور ، واستدعى غاندى لحضور بعض جلساته ، ولكن المؤتمر لم ينته إلى نتيجة يرضاها ، فلما عاد إلى الهند تجددت الاضطرابات ، فاعتقل غاندى سنة ١٩٣٣ وأفرج عنه في السنة التالية ، وقد أعلن بعد ذلك اعتزاله للسياسة ، ولكنه بقي الملمهم والحرك لجهود المؤتمر الوطني إلى النهاية .

وأخيراً أعلن الدستور الحديث ، وهو أداة الحكم في الهند إلى الآن . وهالك موجزاً لهذا النظام :

بالهند نوعان من الولايات : ولايات تحكمها بريطانيا وعددها إحدى عشرة ولاية مجموع عدد سكانها ٣٢٠.٠٠٠.٠٠٠ نفس من مجموع سكان الهند الذين يبلغون ٤٠٠.٠٠٠.٠٠٠ نفس ، وإمارات يحكمها أمراؤها الهنود من مسلمين وهندوكيين وعددها يبلغ نحو ستائة . والولايات يحكمها حكام عامون تعين منهم حكومة جلالة الملك ثلاثة لا أكبر هذه الولايات وهي البنغال وبنجاب ومدراس . أما الولايات الثمان الباقية فيعين فيها من كبار موظفي حكومة الهند ، ومدة توليتهم خمس سنين . ولكل إمارة إدارة مستقلة لها جيشها ونظامها الخاص ماعدا الشؤون

مشكلة الهند

المالية والبوليس والعملة فهي متناسقة في أنحاء الهند جميعها ، وكذلك في القضاء العالى . وإلى جانب كل أمير مستشار ، أو مقيم عام في الإمارات الكبرى ، وضابط اتصال بريطانى في الإمارات الصغرى . وعلى الأمراء أن يستشيروهم ويعملوا بنصائحهم في العظيم من الأمور . والسيادة في هذه الإمارات جميعها للملك الإمبراطور . والحاكم العام للهند ، أو نائب الملك ، هو الواسطة التى تربط بين الولايات والإمارات ، وبين الأمراء والتاج البريطانى . وللأمراء جمعية تعقد سنوياً في دهلئ عاصمة الهند برئاسة الحاكم العام للتداول في الشؤون المشتركة بينهم . ولكن كبار الأمراء مثل سلطان حيدر آباد المسلم ، وهى أكبر إمارة في الهند ، وسلطان ميسور ، وحاكم بارودا ، لا يحضرون هذه الاجتماعات والأمراء لا يلتزمون تنفيذ ما يصدر في هذه الاجتماعات من قرارات . ولكل ولاية بريطانية هيئة تشريعية يعين بعض أعضائها بحكم وظائفهم ، وينتخب الآخرون وفقاً لقانون يحدد عدد الذين لهم حق التصويت . ومن الهيئات التشريعية الإقليمية يختار الحكام العامون وزراءهم . وللحكام حق الاعتراض أو القيتو ، أى لهم أن يقفوا تنفيذ القوانين التى تقرها الهيئات التشريعية والتنفيذية إذا كان في تنفيذها ضرر للمصالح العام بحسب ما يراه الحكام . والولايات حرة في أنظمتها ، وفي تعيين موظفيها ، فيما عدا الوظائف الكبرى .

والحاكم العام للهند أو نائب الملك هو الملاذ الأعلى للبلاد ، فاله يرجع الحكام العامون عند اختلافهم مع وزراءهم ، وييده وحده التصرف في شؤون الدفاع والخارجية والدين .

ويساعد الحاكم العام هيئة تنفيذية كانت مكونة في أثناء الحرب من ١٢ وزيراً منهم ثمانية من الهنود ، فأصبحوا في نهاية الحرب ١٤ منهم ٦ من الهنود وكين و ٥ من المسلمين و ٣ من الطوائف الأخرى . ورئيس هذه الهيئة التنفيذية نائب الملك ، ووكيله الآن هو الرئيس الهندى جواهر لال نهرو . وهناك جمعية تشريعية مركزية تتألف من ١٠٢ عضو منتخب و ٢٦ عضواً يعينون بحكم وظائفهم و ١٣ يختارهم الحاكم العام لتمثيل الطوائف الأخرى .

وينص النظام على أن تكون في البلاد هيئة تشريعية اتحادية تمثل جميع الهند . ولكن هذا النظام الاتحادى لم ينفذ لخوف الهنود من فقد سلطانهم

من جهة ، ولاختلاف مصالح الطوائف الهندية في الأقاليم المختلفة من جهة أخرى .

وليست الإمارات ملزمة باتباع النظام الدستوري الذي تدير عليه الولايات البريطانية ، ولكن بعضها ينفذه ، وتعتبر حكوماتهم نماذج طيبة للحكم الصالح . ولكن الوطنيين الهنود يكرهون نظام الأمراء بصفة عامة ويعتبرون حكوماتهم مناقضة لمبادئ الديمقراطية الاشتراكية التي يودون السير على منهاجها متى تساموا زمام الأمور .

ولما بدى بتنفيذ النظام الدستوري الجديد في سنة ١٩٣٥ اكتسح رجال المؤتمر الهندي الانتخابات في ست ولايات من الولايات الإحدى عشرة ، ثم انضمت إلى المؤتمر ولايتان فصار له ثمانى ولايات وللمسلمين ثلاث ، وكان أعضاء المؤتمر في أول الأمر قد قاطعوا الحكم ورفضوا الاضطلاع بأعباء الوزارات في الولايات التي فازوا فيها ، فتألفت فيها حكومات ائتلافية من عناصر الأقليات . وكانت حجتهم في المقاطعة عدم رضاهم عن تمتع الحكام العامين بحق الاعتراض ، فأصبح وجودهم بالمجالس التشريعية بمثابة احتجاج صارخ على النظام الدستوري القائم ، وخلقوا بموقفهم السلبي من الحكومات مشاكل ومتاعب لم تنته إلا في سنة ١٩٣٧ حين رأى المعتدلون من أعضاء المؤتمر ضرورة الاضطلاع بالحكم في الولايات التي لهم فيها الكثرة . وبقي المتطرفون من أعضاء المؤتمر خارج الحكم مسكينين بزمام الأمور من كذب في اللجنة التنفيذية للمؤتمر ، وهي التي يطلقون عليها « القيادة العليا » ، وتضم عادة عناصر عرفت بشدة المراس والاستبداد في الرأي ، وكتلتها هي القانون عند الجميع . وعلى ذلك سنحت لرجال المؤتمر الوطني فرص لإدخال إصلاحات شعبية كثيرة في الأقاليم ، ولو أن المسلمين والبارسيين وغيرهم من طوائف الأقليات قد أخذوا عليهم أنهم في الولايات التي تفوقوا فيها حابوا الهندوكيين وأقصوا المسلمين وغيرهم عن كثير من المناصب والمجالس ، وراعوا الثقافة الهندوكية في المدارس ، وصبغوا بعض تشريعاتهم باللون الاشتراكي الأحمر .

ولما أعلنت الحرب الأخيرة في سنة ١٩٣٩ تنحى رجال المؤتمر عن الحكم في الأقاليم احتجاجا على أن الحكومة لم تستطلع رأيهم في إعلان الحرب ، كما أنها لم تعلن صراحة عن أغراضها من الحرب ، ولم تفسح سما تعتمده بشأن استقلال

الهند . وفي الحال أعلن نائب الملك وقف دستور سنة ١٩٣٥ وعاد الحكام يضطلمون بجميع السلطات في الأقاليم .

ثم تخرجت الحال في الشرق الأقصى عقب دخول اليابان في الحرب في ديسمبر سنة ١٩٤١ واتقضاها على سنغافورة وجزر الهند الشرقية وبورما . وقد كان اليابانيون على مقربة من حدود الهند من الشمال الشرقي ، وكانت بيدهم جزر أندمان في خليج بنغال على بعد مائتي ميل من ساحل بورما ، وكانت سفنهم الحربية تجوب مياه ذلك الخليج ؛ ومع ذلك ظلت حكومة الهند وسط هذه العواصف راسخة كالطود . وأرسلت الحكومة الإنجليزية في مارس سنة ١٩٤٢ الوزير الإنجليزي سير ستافورد كريس Stafford Cripps ليطمئن الهنود على مستقبلهم ، ويعلن عزم إنجلترا على منح الهند نظام الدومنيون أو الحكم الذاتي الكامل التي تتمتع به ممتلكات التاج البريطاني الحرة ، على أن يترك للهنود أنفسهم أن يصوغوا الدستور الذي يوافق حاجات بلادهم بضمانات معينة . فرحب الأمراء بالعرض البريطاني ، وأبى الوطنيون إلا أن يتولوا مقاليد الحكم في البلاد بدون إبطاء . أما الرابطة الإسلامية فأعلن زعيمها السيد محمد علي جناح رفضه لأي نظام اتحادي للهند ، وصرح أن الرابطة ترمي إلى تأليف وحدة إسلامية باسم « باكستان » من الولايات التي كثرتها من المسلمين . ومن ذلك الوقت اتسعت هوة الخلف بين المؤتمر الهندي الوطني والرابطة الإسلامية . وكان اليابانيون في أثناء تفوقهم في شرق آسيا قد أثاروا الشعور الوطني أينما حلوا أو حل صنائعهم ضد الأوربيين والجنس الأبيض عامة ، ونادوا بأن آسيا لن تكون في المستقبل إلا لأهل آسيا . وترددت أصدا هذه الدعاية في الهند ، فوجدت آذانا صاغية ، وقامت في يولييه ١٩٤٢ حركة جهاد وطنية بزعامة بوز الهندي ، وكان على اتفاق مع اليابان والألمان على إعلان استقلال الهند وضم الهنود إلى صفوف المحور . وقد سار وراء هذا الزعيم نحو خمسة وعشرين ألفا من الهنود والأسرى الذين كانوا تحت أيدي اليابانيين ولكن الحكومة ما لبثت أن قمعت الحركة بشدة ، فقبضت على الزعماء الهنود وأعلنت عدم شرعية الهيئات الوطنية التي ينتسبون إليها ، وقتل في هذه الحركة نحو ٦٠٠ نفس وزج في السجون نحو عشرين ألفا من الهنود . أما زعيم الحركة فقد استطاع الفرار على متن إحدى الطائرات المعادية .

ثم لم تلبث أن لاحت في الأفق بإشراق النصر لقوات الحلفاء، فهدأت الحال في الهند، وأعلنت الحكومة الإنجليزية بقاء الباب مفتوحاً للمفاوضة مع الهنود بشأن قضية الاستقلال والدستور. واستمرت الهند تعاون الحلفاء حتى انتهت الحرب، وبلغت خسائر الهند أكثر من ١٧٧٠٠٠ نفس منهم أكثر من ٢٣٠٠٠ قتلى. ولما تولت وزارة العمال الحكم في إنجلترا أرسلت بعثة إلى الهند مؤلفة من ثلاثة وزراء، منهم سير ستافورد كريس، لبحث مشكلة الهند مع نائب الملك والرعماء. واستقر الرأي في النهاية على دعوة جمعية تأسيسية تمثل جميع الهند لوضع دستور اتحادى للبلاد، بشرط ضمان الحريات العامة للجميع وحقوق الأقليات. وتألقت بعد لآي وزارة انتقال ائتلافية، يتولى فيها وكالة الرياسة الزعيم جواهر لال نهرو، وقد قبلت الرابطة الإسلامية أخيراً الاشتراك فيها، ولكنها رفضت أن تشارك في الجمعية التأسيسية.

وقد حاول مستر أتلي رئيس الحكومة الإنجليزية التوفيق بين نهرو والسيد جناح زعيم الرابطة الإسلامية، فدعاها في ديسمبر سنة ١٩٤٦ لزيارته بلندن ولكن ذلك لم يُجد شيئاً. وإذا انتهت الجمعية التأسيسية من وضع دستور اتحادى للهند فأكبر الظن أن الحكومة الإنجليزية ستدعو الحكومة الهندية المنتظرة إلى عقد معاهدة معها توضح الروابط التي ستربط بين الدولتين في المستقبل.

وأوجه الخلاف القائمة الآن بين المعسكرين الهندوكي والمسلم أن رجال المؤتمر الهندي يدعون أنهم يمثلون كافة طوائف الهند بما فيهم المسلمون، وأن بالمؤتمر أعضاء مسلمين، وكان رئيس المؤتمر إلى وقت قريب زعيماً مسلماً هو مولانا أبو الكلام آزاد، ويقولون إن انفصال أكثر من تسعين مليوناً من الهنود المسلمين سيثقل حركة الهند المستقلة في المستقبل، وخاصة لأن بالولايات المسماة أكثر المشروعات الصناعية الكبرى الناجحة، وبها أيضاً القبائل المشهورة بقوتها واستعدادها الحربي، فضلاً عما في هذه الولايات من المدن العاصرة ومشروعات الري الكبرى والإنتاج الزراعي الوفير.

أما المسلمون فيقولون إنهم من جنس مخالف للهندوكيين، وإنهم أمة قائمة بذاتها، فلهم تاريخهم وتقاليدهم وسابق مجدهم وتفوقهم في بلاد الهند عدة قرون وإنهم جربوا حكم الهندوكيين في الولايات التي تألفت وزاراتها من أعضاء المؤتمر

فقال المسلمين منهم عنت واضطهاد عظيمان ؛ فهم لذلك لا يستطيعون أن يضحوا بمصالح أكثر من تسعين مليوناً أو أن ينزلوا عن مصالحهم للهندوكيين بدلا من الانجليز .

والحقيقة أن المسلمين والهندوكيين في الأقاليم الهندية جميعها يتغلغل بعضهم في بعض ، وقد تأثروا جميعاً بالبيئة التي عاشوا فيها قروناً طويلة ، ومن المتعذر بل يكاد يكون مستحيلاً فصل الأقاليم المسلمة عن الأقاليم الأخرى ؛ فللمسلمين الكثرة في الشمال الغربي وفي الشمال الشرقي ، وبين الجهتين أقاليم شاسعة كثرتها من الهندوكيين ؛ وعلى ذلك يتعذر إيجاد وحدة أو صلة بين الأقاليم الإسلامية . ولا سبيل البتة إلى تبادل الأقليات كما فعلت تركيا واليونان ؛ فالليونانيون الذين انتقلوا من تركيا إلى بلاد اليونان لم يزيدوا على مليون نفس ، أما المسلمون في الهند فعددهم تسعون مليوناً من الأتق .

وهناك ، عدا الخلاف الطائفي ، مشكلات على جانب عظيم من التعقيد ؛ منها حال طبقات المنبوذين ووجود نحو ستة ملايين من المسيحيين الهنود والأوربيين ، فضلا عن الفقر المدقع الذي يطحن عشرات الملايين ، وعن الجهل والمرض والمجاعات التي تهدد البلاد من آن إلى آخر .

يضاف إلى ذلك مشكلة اللغات وفي الهند منها مئات . واللغة الشائعة نوعاً هي الهندوستانية أو الأوردو ، وهي التي يستعملها المسلمون والهندوكيون ويكتبونها بالحروف العربية ومن اليمين إلى اليسار ، ويأبى الهندوكيون تدولها رسمياً اللهم إلا إذا كتبت بالحروف اللاتينية ومن اليسار إلى اليمين وهو أمر يعترض عليه المسلمون أشد الاعتراض . وحينئذ لا تبقى إلا اللغة الإنجليزية وهي اللغة التي يتقنها المتعلمون من الهنود كافة سواء منهم المسلمون والهندوكيون وهي اللغة التي يتفاهمون بها في اجتماعاتهم ومكاتباتهم . فهل يتفق مع الروح الوطنية أن تكون لغة المستعمر هي اللسان القومي للحكومة الهندية الوطنية ؟

ولا ننس أن العالم كله متجه نحو الوحدة أو الاشتراك الاتحادي ، وقد جاهر كثير من السياسيين أخيراً بضرورة تأليف اتحاد أوربي من مختلف دول أوروبا على ما بينها من خلاقات فكيف يستساغ أن تنفصل طائفة كبيرة عن جسم الهند ، وأن تنشق الأمة الواحدة إلى شعبين مستقلين !

ومع أنه ليس من عمل كاتب التاريخ أن يتكهن فإن له أن يقيس الأمور

باشباها في التاريخ . ويبدو لي أن الحال في الهند لا تدعو إلى التفاؤل ؛ لأن الانقسام السياسي الواقع الآن يقوم مع الأسف على الخلافات الدينية ، وهي شر ما تنقسم على أساسه الشعوب . وستطور الأمور في الهند إلى شيء يشبه ما هو واقع في إرلندة فكثرة السكان فيها تابعون لجمهورية إرلندة الكاثوليكية وهناك في الشمال ولاية الستر البروتستنتية التابعة للتاج البريطاني . وتحاول الجمهورية الارلندية الآن أن تضم إليها إقليم الستر فلا تستطيع ذلك للخلاف الطائفي المستحكم بين القسمين . ويبدو أن الحال ستكون كذلك في الهند ولكن بمقياس أكبر كثيراً .

فالولايات الهندية ستؤلف اتحاداً بينها ينضم إليه كثير من الإمارات الهندية . وقد اقترح الزعيم نهرو أخيراً أن تقرر الجمعية التأسيسية إعلان الجمهورية تشبهاً بما فعلته إرلندة ، وهي دائماً المثال الذي يحتذيه الوطنيون الهنود في سياستهم نحو بريطانيا ، وتبقى الولايات المسلمة ؛ فقد تحدث المعجزة كما حدثت في الماضي وتشارك في الاتحاد بضمانات يتفق عليها . وقد تشبثت الرابطة بسياسة الباكستان كما يتضح من تصريحات الزعيم السيد محمد علي جناح . ويصعب أن تنفذ هذه السياسة يغير موافقة الحكومة الإنجليزية سرّاً أو علانية . فإذا تم ذلك أصبح الباكستان شوكة في عنق الدولة الهندية المرتقبة ورأس الرمح الذي تصيب به إنجلترا قلب الهند إذا ما استشرى الخطر .

محمد رفعت